

## مؤتمر صحافي لوزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري

الجمعة ١١ آب ٢٠١٧

بعد ورود العديد من المراجعات والشكاوى من التجار والزبائن الذين يتعاملون مع اهراء مرفأ بيروت لناحية تكرار الأعطال أثناء تفريغ الحبوب من البواخر واعادة تسليمها اليهم، ما يؤدي الى تحمّلهم أعباء مائيّة اضافيّة من جرّاء التأخير في انجاز أعمالهم، بالاضافة الى الشكاوى من عدم التنظيم وعدم الالتزام ومن طريقة التعامل من قبل ادارة الاهراء، كان لا بدّ من الاستعانة بشركة دوليّة هي PWC لاجراء تقييم شامل لسير العمل في الاهراء من النواحي الاداريّة والماليّة وآليات العمل خصوصاً آليّة تفريغ الحبوب وتسليمها الى أصحابها.

أظهر التقرير الصادر عن الشركة تجاوزات ومخالفات واهمال اداري وفق ما يلي:

### أولاً: في التقرير المعدّ من قبل شركة التدقيق والذي تناول سير العمل في مختلف وحدات وأقسام الادارة،

#### يتبين:

- ١- التقصير في صيانة الآلات والتجهيزات والمعدّات وعدم وجود خطة صيانة وقائيّة المفترض القيام بها بشكل دوريّ ودائم لتفادي الأعطال والتوقّف الطويل والمتكرّر للعمل في استلام وتسليم الحبوب.
- ٢- عدم وجود سجل للأعطال التي تحصل والقطع التي تستبدل وتاريخ استبدالها وهي من الأمور الأساسيّة في عمليّة تنظيم العمل في اهراء مرفأ بيروت.
- ٣- عدم توقّر اجراءات السلامة الواجب مراعاتها لحماية العاملين، وذلك على الرغم من تسجيل حالة شلل سابقة من جراء حادث عمل. كما أنه لا وجود لاجراءات الحماية في المخازن ( لا كاميرات، لا حساسات لقياس الرطوبة، لا تهوئة، لا طرق لمكافحة الحريق ...).

- ٤- التقصير أو الإهمال في الصيانة مع غياب إجراءات السلامة العامة ما من شأنه أن يزيد من احتمال حدوث انفجارات داخل الأهرام.
- ٥- وجود ممارسات في بعض الدوائر الإدارية والتقنية (من تدخين وشرب قهوة) في مواقع عمل غير مسموحة فيها هذه التصرفات.
- ٦- لا وجود لاستراتيجية عمل واضحة لمخازن ومستودعات قطع الغيار الخاصة بالآلات والتجهيزات وهي مخزنة بشكل عشوائي، ويلاحظ وجود العديد من قطع الغيار غير مدونة في سجلات المخازن.
- ٧- غياب نظام المكننة اللازم لحفظ وتوثيق المعلومات المتعلقة بالمحاسبة والدفع والعمليات الداخلية.
- ٨- لا وجود لجردة بقطع غيار الآلات والتجهيزات في الأهرام.
- ٩- الأرشفة غير موثقة وغير منظم.
- ١٠- مداخل الأهرام الرئيسية مفتوحة بشكل دائم ليلاً نهاراً لعدم إصلاح أقفال البوابات الرئيسية، وإمكانية الدخول والخروج للعاملين وغير العاملين متاحة في أي وقت، ما يعرض الأهرام لاحتمالات التخريب أو السرقة.



صورة رقم ١: صورة معدّات مهملّة



صورة رقم ٢: سوء تخزين المعدات



صورة رقم ٣: عدم تقيّد العمال بشروط السلامة العامّة

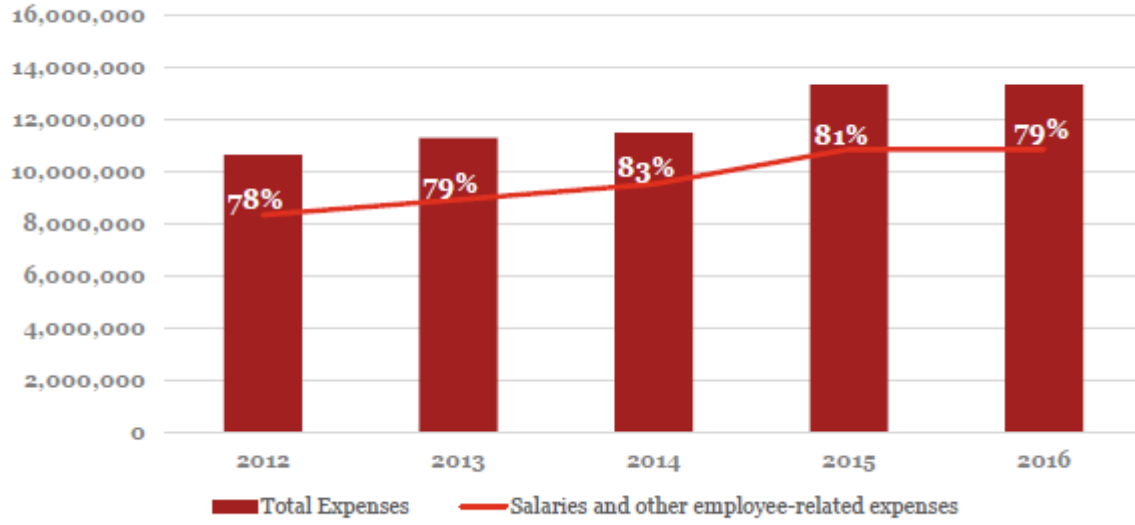
**ثانياً: يتبين من التقرير المالي والمحاسبي ما يلي:**

١- تتكبّد ادارة الاهراء خسائر متواصلة منذ العام ٢٠١٣ ولغاية تاريخه، كما أنّ وارداتها هي في تناقص مستمرّ. وتعود نسبة ٨٠% من نفقات الاهراء لتغطية رواتب الأجراء والتقديمات الاجتماعية والصحية وتعويضات نهاية الخدمة، وهي نسبة مرتفعة.

٢- لا وجود لنظام محاسبة حسب مبادئ وأصول المحاسبة بل يُعتمد على نظام قديم عرضة للأخطاء والتلاعب. وأنه لم تُسجّل أية جهود لتطوير هذا النظام.

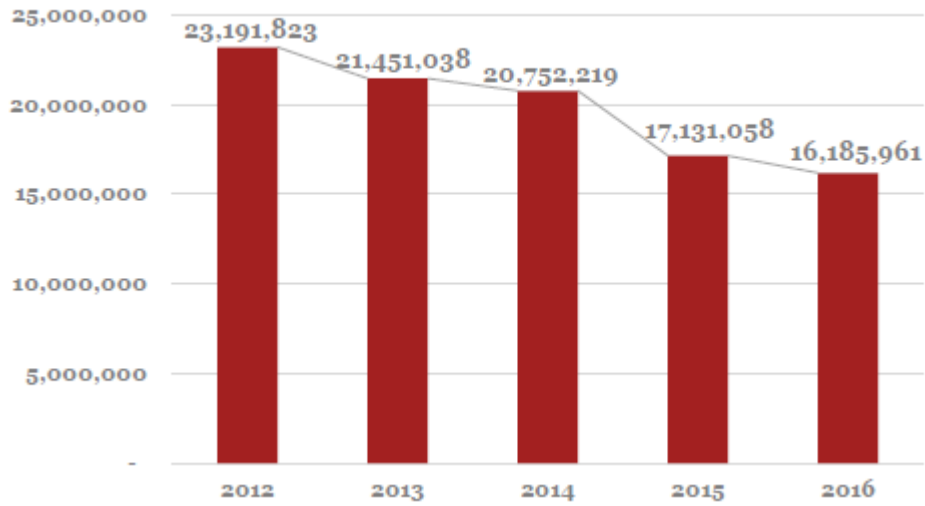
٣- لا يتمّ لحظ تعويضات نهاية الخدمة من ضمن نفقات الموازنة، ما يؤدي الى اظهارها على غير حقيقتها.

### Salaries and other employee-related expenses in LL'000

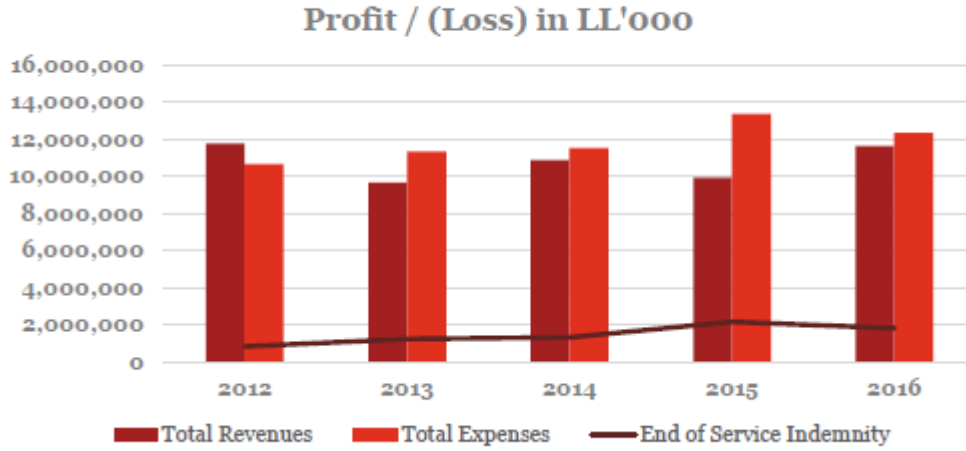


صورة رقم ٤: بيان يظهر الأجور والتحفيزات التي يحصل عليها الموظفون والتي تشكّل ٨٠% من إجمالي نفقات الإهراء.

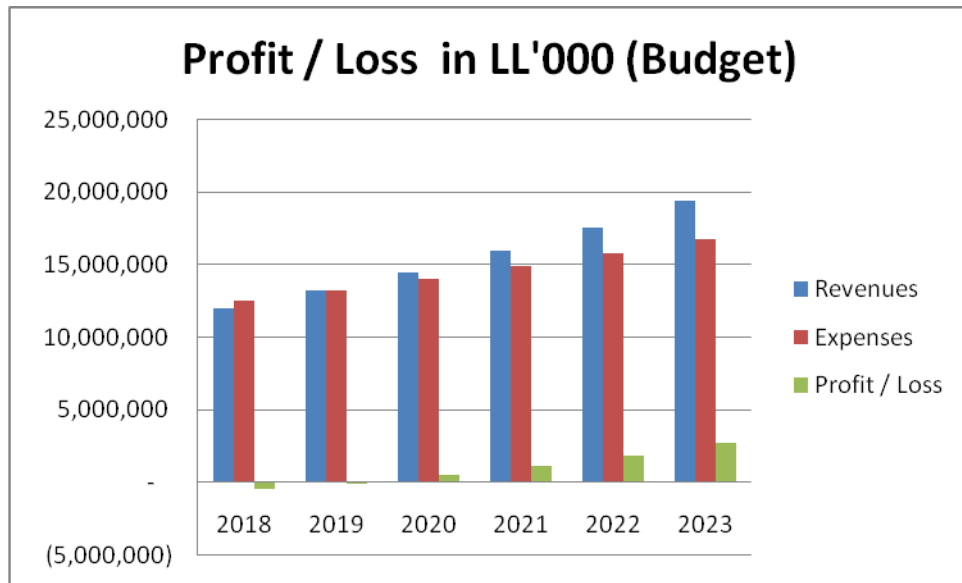
### BDL Bank Account Balance in LL'000



صورة رقم ٥: حساب الإهراء في مصرف لبنان الى تراجع مستمرّ ما يهدّد بافلاس هذا المرفق العام.



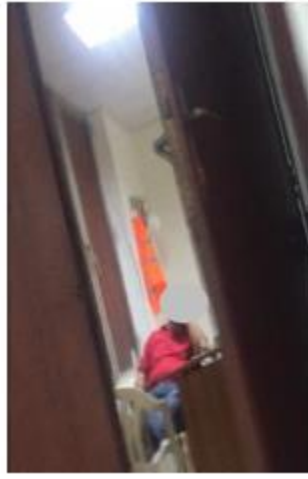
صورة رقم ٦ : جدول يظهر نسبة الخسارة والربح خلال السنوات الماضية



صورة رقم ٧: جدول يظهر نتيجة الاصلاحات المتوقع أن نجريها في الادارة بدءا من العام ٢٠١٨

**ثالثا : في التقرير المعد من قبل شركة التدقيق والذي تناول أوضاع الموظفين في ادارة الاهراء، لناحية التزامهم بالدوام الرسمي وبساعات العمل المطلوبة، ولناحية توافر شروط التوظيف المطلوبة فيهم (لناحية الكفاءة العملية وتناسبها مع الوظيفة المشغولة، ولناحية سن الدخول الى الوظيفة)، يتبين ما يلي:**

- ١٤ موظف من أصل ١٠٠ موظف لا يلتزمون بساعات الدوام (غياب عن العمل، حضور متأخر الى العمل). وهناك عدم التزام بساعات العمل المطلوبة لدى عدد من الموظفين، حيث تراوحت ساعات الكسر بين ١٢٠ و ٧٠٠ ساعة سنويًا. كما لوحظ وجود حالات دخول وخروج من المرفأ خلال ساعات الليل من دون أي سبب مبرر لذلك (بين الساعة التاسعة مساءً والثالثة صباحاً) ومن دون محاسبة فعالة من قبل ادارة المرفأ.
- عدم انتاجية مجموعة من العاملين تقارب ال ٢٤ موظف.
- عدم قيام بعض الموظفين بالمهام والمسؤوليات الموكلة اليهم ما يعرقل سير العمل ويؤدي الى خسائر مالية فاضحة.
- توظيف عشوائي وفائض خلال السنوات السابقة. تمّ توظيف ٤٠ شخص، يشكّل الفائض منهم ما يقارب ال ٢٢ شخص. ولم يتخذ التوظيف بعين الاعتبار الكثير من المعايير الوظيفية (العمر، الشهادة والكفاءة).
- تخلو سجلات العديد من العاملين من اي اثبات على كفاءتهم المهنية (الشهادات المطلوبة، سنوات الخبرة ... )، هذا ويتولّى بعض العاملين وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية.



صورة رقم ٨: موظف ينام خلال دوام العمل



Punching times  
X

77

صورة رقم ٩: تسجيل دخول وخروج من الاهراء من دون حضور الى العمل

**رابعاً: من خلال تقرير ال PWC ومن واقع الحال في اهراء بيروت، نستطيع أن نستنتج مؤشرات عديدة لوجود ارادة ضعيفة وغير قادرة على متابعة العمل والاشراف على العاملين وفقاً للأصول:**

- نسبة غياب كبيرة للمدير أو تأخر في الوصول الى العمل خصوصاً في الأوقات التي تتطلب وجوده فيها لتسيير العمل واعطاء التعليمات والتوجيهات للعاملين للقيام بمهامهم.
- عدم احترام قاعدة التسلسل الاداري، من خلال تخطي المدير لرؤساء الوحدات والعكس صحيح، وعدم احترام هذه القاعدة ضمن الوحدات أيضاً.



- عدم التنسيق والتعاون بين الوحدات والتنازع السلبي فيما بينها حول الصلاحيات ما يؤدي الى الاستنكاف عن القيام بالعمل المطلوب ورمي كل وحدة المسؤولية على الوحدة الأخرى.
- تنامي ظاهرة الخلافات والمشاكل بين العاملين حتى وصلت الى التشابك والتضارب وتدخل السلطات المعنية في المرفأ لحل هذه الاشكالات، وتسجيل ٣ حالات تشابك وتضارب في النصف الأول من العام ٢٠١٧ وجميعها حصلت بغياب المدير.
- اعتماد الادارة دوامات عمل خاصة لمجموعة محددة من العاملين خارج أوقات الدوام الرسمي لتمكينهم من الحضور الى العمل في أي وقت لتسكير ساعات الكسر الكبيرة مع أن طبيعة عملهم لا تقتضي حضورهم خارج أوقات الدوام الرسمي المعمول به وذلك فقط من قبيل تأمين الغطاء لهؤلاء.
- غياب شبه تام للتنظيم وللقيادة وللإشراف من قبل الادارة على العاملين وعلى سير العمل ما أدى الى حالة من التضعف بين العاملين وتدني انتاجيتهم.

أمام هذا الواقع وحرصاً من وزير الاقتصاد والتجارة راند خوري على تأمين حسن سير العمل في الادارة ولرفع الانتاجية، كانت بعض الاجراءات والتدابير الادارية التي من شأنها أن تسهل العمل وتزيل العراقيل وتوقف الاهمال وذلك بالتعاون والتنسيق مع نقابة الاهراء في مرفأ بيروت.

الهدف هو تحويل هذه المؤسسة من مؤسسة خاسرة الى مؤسسة تجني الأرباح.

نؤكد في هذا الاطار أن المحاسبة جرت على أسس علمية واضحة، مبنية على أرقام ومعطيات واحصاءات دقيقة.

تعتبر هذه الخطوة الأولى من ضمن سلسلة من الخطوات التي يتخذها الوزير في ادارة واستثمار اهراء مرفأ بيروت.